

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٨٩٤

الخميس، ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	السيد رايكروفت	الرئيس
السيد إلبيتشوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد أليمو	إثيوبيا	
السيد بيرموديث	أوروغواي	
السيد فترينكو	وكرانيا	
السيد لامبيرتيني	إيطاليا	
السيد لورينتي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	
السيد سيك	السنغال	
السيد سكاو	السويد	
السيد شين بو	الصين	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد عمورف	كازاخستان	
السيد ابو العطا	مصر	
السيدة سيسون	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد أو كامورا	اليابان	

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد (من ٢ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1706229 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول جلسة رسمية يعقدها المجلس خلال شهر آذار/مارس، أود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة، بالنيابة عنا جميعا، بفولوديمير يلتشينكو وفريقه الممتاز على عملهم في رئاسة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. وأنا واثق من أنني أتكلم باسمنا جميعا، عندما أعبر عن تقديرنا العميق لفولوديمير وأعضاء وفد بلده على الحنكة الدبلوماسية العظيمة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد (٢ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم أعضاء مجلس الأمن، أود الترحيب بوجه خاص ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، التي تشارك في جلستنا الرسمية اليوم لأول مرة بصفتها الجديدة. وهي موضع ترحيب كبير.

وبما أن هذه أيضا أول جلسة علنية تحت رئاستنا، أود أن أذكر أعضاء المجلس ومقدمي الإحاطات الإعلامية بأننا سنستخدم نظام وميض الضوء الأحمر لتشجيع جميع المتكلمين على التقيد بالوقت المخصص لهم. وعند وميض الضوء، فتلك إشارة للتوقف، وليس تشجيعا على مواصلة التكلم. وبالنسبة لجميع الدول الأعضاء، سيبدأ وميض الضوء بعد خمس دقائق، وبالنسبة لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، سيبدأ وميض

الضوء بعد ١٠ دقائق. وبالنسبة لكل جلسة، نعترم ألا يتجاوز الوقت المخصص لتقديم الإحاطات الإعلامية ٣٠ دقيقة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية يقدمها الرؤساء الثلاثة المشاركون، السنغال وفرنسا والمملكة المتحدة، لبعثة مجلس الأمن إلى بلدان حوض بحيرة تشاد، وهي تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا. وستقدم نائبة الأمين العام بعد ذلك إحاطة إعلامية بشأن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمعالجة الأزمات الأمنية والإنسانية والإثنائية في المنطقة.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة في زيارة المجلس.

بصفتنا أحد الرؤساء المشاركين لزيارة المجلس إلى حوض بحيرة تشاد، أود أن أركز ملاحظاتي في هذا الصباح على الحالة الأمنية، وسيتناول زميلاي، الرئيسان المشاركان الآخران، الموضوعين الرئيسيين الآخرين في زيارتنا، وهما الجانب الإنساني والتنمية في الأجل الطويل والأسباب الجذرية. ولكن قبل أن أقوم بذلك، أود أن أشكر، بالنيابة عنا جميعا، حكومات تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، وكذلك الأمم المتحدة على تمكيننا من القيام بهذه الزيارة. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء المجلس على الاستفادة لأقصى حد من الزيارة وعلى وضع برنامج طموح لها والتقيد به.

لو كنت أتحدث إلى المجلس بشأن الأمن في حوض بحيرة تشاد قبل أسبوع، لكنت قد تكلمت عن الإحصاءات - الأعداد: ٢٠٠٠٠ قتيلا و ٢,٣ مليون شخص مشردون حاليا. ولكنني ما كنت لأستطيع أن أخبر أعضاء المجلس عن

وجماعة بوكو حرام انحسر نشاطها، إلا أنها لم تخرج من الساحة، ولكن لا يخطئ أحد، فقسوها لا تعرف حدوداً.

ومن الواضح أن الدعم الدولي لهذه المعركة لا يزال حيويًا. وقد قمنا بزيارة مقر عملية برخان في دجامينا، حيث التقينا القوات الفرنسية التي انضم إليها أعضاء من الجيشين البريطاني والأمريكي. وهؤلاء، معاً، يدعمون القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، فضلاً عن الجيش النيجيري، من خلال بناء القدرات والتدريب وتبادل معلومات الاستخبارات. وسمعنا كيف أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم للتمكين من تحسين التنقل والخدمات اللوجستية في المعركة.

وكانت مشاركة المرأة وحمايتها موضوعاً ثابتاً طيلة الزيارة، ومن الواضح أن المرأة يجب أن تكون أكثر انخراطاً في الجهود المبذولة للتعامل مع بوكو حرام ومواجهة التطرف العنيف وبناء السلام. سمعنا أيضاً عن المئات من المنشقين على بوكو حرام، وبينهم نساء وأطفال. وقد أوضحنا ضرورة امتثال كل الأطراف الفاعلة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في التصدي لآفة بوكو حرام. وهذا أمر أساسي لمنع سوء المعاملة، بما في ذلك المعتقلين، وكذلك في بناء الثقة بين المجتمعات ومواجهة نزعة التطرف.

وأود أن أختتم بياني هذا بملاحظة أخيرة. بالأمس تحديداً، التقيت هنا في نيويورك بشابات ملهومات ثلاث من شيبوك أثناء حضورهن الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في الأمم المتحدة. وبغض النظر عن كونهن ضحايا أو ناجيات، تشارك الشابات الثلاث الآن في حملة لتعليم النساء والفتيات الفقيرات. وبالرغم من كل المعاناة ووقوعهن في جحيم بوكو حرام، فإنهن عازمات على التطلع إلى المستقبل. إنهن يدركن ما ينتظرهن في المستقبل. وعرضن خطوط مستقبل قد يكون ممكناً عندما ينتهي القتال. ولتحقيق ذلك الواقع، من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري؛ واتباع نهج شامل

قصصهم وحياتهم التي تتوارى خلف تلك الأرقام، ولا عن التكلفة الإنسانية للحالة الأمنية المشهية.

وقد رأيت يوم الجمعة الماضي، في ماروا في شمال الكاميرون، مع زملائي، هذه التكلفة في عيني صبي عمره ١٥ عاماً، هاجمت جماعة بوكو حرام قريته. واختبأ الصبي لعدة أيام قبل استجوابه من جانب السلطات وسجنه لمدة سنتين للاشتباه في كونه عضواً في جماعة بوكو حرام. وقُتل معظم أصدقائه. ورأيت تلك التكلفة في عيني امرأة كانت تبكي وطفلها الرضيع بين ذراعيها. ورأيتها في أعين أشخاص آخرين تكلموا عن قتل أزواجهم أو أبنائهم، وخطف بناقهم وحرقت بيوتهم. وقد استمعنا من ممثلي المجتمع المدني عن كيف أن النساء يتاجرن بأجسادهن لمجرد الحصول على الطعام.

وعاد كل أولئك إلى ديارهم ولم تفارق مخيلتهم العواقب الرهيبة للفوضى وانعدام الأمن اللذين تسببت فيهما جماعة بوكو حرام. وآمل أن تتمكن معا من إيلاء بعض التركيز الذي تشدد الحاجة إليه للمعانة التي أهملت طويلاً.

ولكن في خضم هذه الأحوال، سمعنا أيضاً عن شجاعة والتزام سكان المنطقة وهم يسعون إلى استعادة الاستقرار والأمن في حوض بحيرة تشاد. وسمعنا فصولاً من قصة نجاح في طريقها إلى الاكتمال، وقصصاً من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات عن تحرير ٢٠٠٠٠ رهينة والنجاح في استعادة أراضٍ ستؤوي شعوب المنطقة مستقبلاً. ولكن القصة لم تنته بعد. ولم يترسخ الأمن بعد؛ وهو هش في الكثير من الأماكن. وأشار قادة القوة والضباط برتبة فريق أول إلى استمرار الهجمات. ولا تزال التفجيرات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة ظاهرة شائعة للغاية. وتزداد تكتيكات جماعة بوكو حرام همجية، حيث يجري تحويل الأمهات إلى مفجرات انتحاريات، مع ربط أطفالهن بهن بالإضافة إلى المتفجرات التي يحملنها.

اختصاصي، وأعني بذلك الأسباب الجذرية للأزمة والحلول الطويلة الأجل.

كل من التقينا بهم من الحكومات والسكان - بما في ذلك الشركاء الفنيين والماليين والجهات الفاعلة الإنسانية وممثلي المجتمع المدني، أشاروا إلى غياب التعليم والتدريب والتنمية المستدامة والقدرة على التكيف مع الآثار المجتمعة من تغير المناخ والاحترار العالمي، التي تكمن في قلب الأزمة التي نتمنى جميعاً حلها. وهناك أيضاً انفجار سكاني في سياق تدهور الظروف البيئية والفقر المتأصل والبطالة. وهذه العوامل تعقد جهود الاستفادة من التحول الديمغرافي التي من شأنها أن تحقق الاستفادة المثلى من العائد الديمغرافي. وعلاوة على ذلك، تعاني بلدان المنطقة بقسوة من الآثار الاقتصادية والمالية للانخفاض في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك النفط، التي تعتمد عليها ميزانيات تلك البلدان بشكل كبير. فإذا أضفنا إلى ذلك الآثار الوخيمة للجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والسلع الثقافية، والعدد المتزايد من تدفقات الهجرة السرية والجريمة الإلكترونية، يمكننا تقييم النطاق الكامل من التحديات التي تواجه تلك المنطقة الرئيسية من منطقة الساحل والصحراء.

ما هي، إذن، الآفاق الطويلة الأجل في المنطقة؟ لقد شددنا طوال زيارتنا على ضرورة التركيز على كل شيء: من القضايا الإنسانية إلى التنمية. نحتاج إلى تنسيق كبير على مختلف المستويات بين أجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والشركاء الماليين والفنيين، فضلاً عن التنسيق على المستوى دون الإقليمي داخل الدول الأعضاء في هيئة حوض بحيرة تشاد والتنسيق بين الحكومات على المستوى الوطني، مع مساهمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني. ونحن نتطلع باهتمام إلى الإسهامات التي سيقدمها الأمين العام ونائب الأمين العام فيما يتعلق بالتنسيق في هذا المجال.

هو السبيل الوحيد الذي سيجلب الاستقرار والسلام. ولذلك، اسمحوا لي أن أكرر أن المملكة المتحدة ستقف جنباً إلى جنب مع المنطقة ومع الحكومات الأربع التي قمنا بزيارتها ومع المتضررين في هذا الجهد.

استأنف مهامه الآن كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال الذي سيركز في بيانه على الأسباب الجذرية والتنمية الأطول أجلاً.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد السنغال، أود في البداية أن أهنئكم بجمهورية، سيدي، على تولي المملكة المتحدة رئاسة المجلس لهذا الشهر. وبممكنكم أن تعولوا على دعمنا وتعاوننا الكامل.

وإننا نتوجه بعميق الشكر لحكومات وشعوب البلدان الأربعة التي قمنا بزيارتها، وهي تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا.

أهنئ السيدة أمينة محمد، متمنياً لها كل التوفيق في مهامها الجديدة نائباً للأمين العام، وهو المنصب الذي تولته في آذار/مارس، بما في ذلك في الاحتفال يوم أمس باليوم الدولي للمرأة.

أرحب بعقد هذه الجلسة لمناقشة الزيارة التاريخية التي قام بها مجلس الأمن خلال الفترة من ٢ إلى ٧ آذار/مارس لمنطقة بحيرة تشاد، وتوقف خلالها في الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، على التوالي. وكما ذكرتم عن حق، سيدي الرئيس، فلم تأت الزيارة في الوقت المناسب فحسب، بل كانت ضرورية أيضاً، نظراً للمدى الذي بلغته الأزمة المتعددة الأبعاد التي تؤثر على ذلك الجزء الاستراتيجي من القارة الأفريقية من إهمال وحتى النسيان، وهو ما نحاول تصحيحه اليوم. وبما أنكم، سيدي، قد تناولتم البعد الأمني وسيعالج السفير ديلاتر البعد الإنساني، فإنني سأركز على ذلك الجزء من زيارتنا الذي يقع في نطاق

البلدان الحق في الحصول على دعم حاسم من المجتمع الدولي، بدءاً من مجلس الأمن، الأمر الذي تستحقه تماماً.

لقد وجه إلينا السؤال التالي خلال زيارتنا: لماذا يستغرق مجلس الأمن وقتاً طويلاً قبل اتخاذ قرارات من شأنها أن تساعد تلك البلدان. وليس لدي إجابة سهلة على هذا السؤال، بل إن أحد المصرفيين اقترح ضرورة أن ننظر إلى الأمن، بأوسع مفاهيمه، من الآن فصاعداً على أنه صالح عام عالمي. وبالتالي، فإن البلدان، مثل تلك في حوض بحيرة تشاد، التي تسهم في استقرار المنطقة وأمنها الحاسم الأهمية، لها الحق في التمتع بالفوائد من حيث الدعم المالي واللوجستي والفني، وكذلك من حيث المعدات والتدريب المهياً للتعامل مع التهديدات غير المتماثلة للغاية. ولا بد أن نذكر أيضاً أن اثنتين من أعضاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، تشاد والنيجر، تنتميان أيضاً لمجموعة دول الساحل الخمس، وهي مبادرة دون إقليمية هامة أخرى لمحاربة المنظمات الإرهابية العاملة في شمال وشرق أفريقيا، وخاصة في ليبيا وشمال مالي.

وينبغي لمجلس الأمن كذلك أن يستفيد استفادة كاملة من استنتاجات الزيارة المشتركة التي قام بها ممثلون للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى بلدان حوض بحيرة تشاد الأربعة في شباط/فبراير، بما في ذلك التوصية المتعلقة بتعزيز القدرات على التعاون في مجالي القضاء والشرطة، ولا سيما الصكوك القانونية بشأن المساعدة المتبادلة في مجالات تسليم المطلوبين ونقلهم. والأمر يتعلق كذلك باعتماد استراتيجية مشتركة للتصدي على نحو مناسب لمسألة التائبين الذين يسلمون أنفسهم إلى السلطات، استراتيجية تجسد بصورة كاملة قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. ومن

ويجب على مجلس الأمن أن يعزز اتصالاته بالأجهزة الأخرى، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعملنا مع الأمين العام يمضي على قدم وساق، على الرغم من أن التمويل المتاح ينضب على المستويين الإقليمي والدولي، ولا يزال غير كاف بشكل كبير لتلبية الاحتياجات في جميع القطاعات. وذلك المبلغ الصغير من المال الذي أعلن عنه والمدرج في الميزانية يجري الصرف منه على نحو فعال، ولكن الحكومات والوكالات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني كثيراً ما تلتزم المساعدة من نفس الجهات المانحة. ولذلك، من المهم تحديد وتعبئة مصادر أخرى للتمويل الدولي، والتمويل المحلي بالدرجة الأولى، من خلال زيادة التبرعات من القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الخيرية.

ولا بد من وضع منهاج عمل لإدارة الأمور، مع أخذ أولويات الحكومات في الاعتبار، لا سيما التي أعدت برامجها الإنمائية الخاصة وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف الإنمائية المستدامة وبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والبرامج الاقتصادية للجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها البلدان - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للنيجر ونيجيريا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للكاميرون وتشاد.

في القطاع الأمني، يجب على مجلس الأمن أن يشجع بلدان حوض بحيرة تشاد وجيرانها وأن يدعمها بقوة في جهودها البارزة والرفيعة المستوى لمكافحة الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا. لقد تحركت حكومات وشعوب تلك البلدان بسرعة لتجميع مواردها من أجل مكافحة الإرهابيين والجريمة المنظمة على نحو أكثر فعالية. وإنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وتفعيلها خير مثال لهذا التعاون، إلى جانب أهميته البالغة من أجل تعبئة العالم ضد تلك الآفة الدولية. وهذه

المنطقة بسبب الآثار الطبيعية، فضلا عن النشاط البشري، بما في ذلك الزراعة الكثيفة. وتشير التقارير إلى أهمية هذه الممارسات باعتبارها أساسا جيدا يمكن استنادا إليه استنباط وسائل جديدة لممارسة الزراعة والرعي والصيد المستدام للأسماك، كل ذلك في إطار نهج نظام إيكولوجي جديد يهدف إلى تحقيق التكامل بين حفظ الأراضي والمياه والموارد الحية، وبالتالي ضمان استخدامها استخداما منصفًا والحفاظ عليها. وذلك بالضبط هو ما تدعو إليه اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد بين لنا الباحثون كيف يمكن لأصحاب المصلحة في حوض بحيرة تشاد - بالاستفادة من المعارف التقليدية والتنوع البيولوجي والموارد الجينية لأراضيهم - استخدام التكنولوجيات الجديدة بغية إطعام أنفسهم وتحويل الإنتاج وتوليد قيمة مضافة؛ أي باختصار، كيفية تحقيق التنمية مع الحفاظ على نظامهم الإيكولوجي. ومن ثم، فإن مشاعر الأمل الكبير التي ولدتها زيارتنا، في أوساط السكان والحكومات على السواء، يمكن أن تصبح حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل السنغال على إحاطته الإعلامية وعلى مشاركته في قيادة الزيارة.

أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، الذي سيحيطنا علما بالحالة الإنسانية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بحضور نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، هنا اليوم والتي تمثل عودتها إلى نيويورك لتولي مسؤولياتها الهامة فرصة عظيمة للأمم المتحدة وخبرا ممتازا بالنسبة لنا جميعا في آن معا. كما أود أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأؤكد لها دعمنا الكامل.

لقد كان شرفا لنا وتجربة منقطعة النظير أن نقود زيارة مجلس الأمن الهامة هذه إلى منطقة بحيرة تشاد بالاشتراك معكم، سيدي، ومع زميلنا وصديقنا ممثل السنغال. وأشار ككم، السيد

شأن ذلك أيضا أن يسهم في الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل وإدماج النساء والأطفال والشباب، كما ذكر الرئيس لتوه.

وخلال اجتماعنا في مقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، بمشاركة مسؤولين من تلك المنظمة والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، استمعنا إلى إحاطة إعلامية بشأن مشروع استراتيجية شاملة اشتركت هاتان المنظمتان في إعدادها، وهي تتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويجري التحضير لعقد مؤتمر قمة مشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل اعتماد مشروع الاستراتيجية، التي ستشمل البلدين المجاورين في منطقة حوض بحيرة تشاد، وهما نيجيريا والكاميرون. وفي إطار هذا التحليل، من المهم تضمين الجوانب البحرية لمكافحة الإرهاب، وكذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة.

في الختام، أود أن أؤكد على أن كل هذه الجهود ستكون بلا طائل ما لم تنقذ بحيرة تشاد عن طريق رفع مستوى المياه، إما من خلال سقوط الأمطار بغزارة في الأجل الطويل أو، كما تم توضيحه لنا، عن طريق تحويل المياه من أنهار أخرى. ويمكن القيام بذلك، كما نقول في السنغال، بواسطة الدبلوماسية المائية، وهي التعاون بين الدول بغية الاشتراك في إدارة موارد المياه العابرة للحدود بصورة عادلة، تماما كما يحدث لأكثر من ٤٠ عاما بين غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال في إطار منظمة استثمار نهر السنغال، وكما تفعل غامبيا وغينيا وغينيا - بيساو والسنغال من خلال منظمة تنمية حوض نهر غامبيا. وأخيرا، أجرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دراسة عن الجهود المشتركة فيما يتعلق ببحيرة تشاد، والتي أراها مفيدة جدا، وهي تحمل عنوان "المستقبل بحيرة عتيقة" ويشير التقرير إلى أن العديد من الممارسات التقليدية في حوض بحيرة تشاد قد تكون مفيدة في التغلب على التحديات التي تواجهها

ملايين شخص. وقد تكلم الأمين العام عن المجاعة في شمال شرق نيجيريا. وتمكن مجلس الأمن من الاجتماع مع المشردين واللاجئين في الكاميرون ونيجيريا. وأعربوا جميعهم عن نفس الشواغل: مشاكل تتعلق بالأمان والحصول على المياه والغذاء الجيد. ويُحرم السكان أحيانا من سبل عيشهم ويعتمدون كلياً على المعونة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

ويعقد انعدام الأمن وصعوبات الوصول أحيانا توزيع الأغذية. ولذلك، من المهم للغاية أن تضمن بلدان المنطقة الوصول دون معوقات، ومن دون عوائق بيروقراطية، وأن تضمن كذلك وصول الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني حيثما يحتاج السكان إلى مساعدات طارئة. ويجب أن تنصب جهود الأمم المتحدة على دعم الحكومات المعنية، حتى تكون جهودها فعالة حقاً. ورحب المجلس، خلال زيارته، بالتعاون الممتاز بين الأمم المتحدة وبلدان المنطقة. وفي شمال شرق نيجيريا، وبالنظر إلى حجم الاحتياجات، شجعنا الحكومة النيجيرية على مواصلة جهودها الرامية إلى تيسير تقديم المساعدة الإنسانية لأكثر الناس ضعفاً.

والصحة هي الطارئ الثاني. ونظراً لتدمير ٦٠ في المائة من مرافق الرعاية الصحية في شمال شرق نيجيريا، على سبيل المثال، فإن السكان يواجهون خطر انتشار الأوبئة على نطاق واسع، مثل شلل الأطفال أو الحصبة.

والطارئ الثالث هو التعليم. فقد دُمرت أكثر من ٢٠٠ ١ مدرسة منذ بداية الأزمة، ويحتاج ٣,٢ ملايين طفل حاجة ماسة إلى التعليم. وتعليم الفتيات أمر بالغ الأهمية وينبغي تشجيعه.

لا وقت لنضيقه للحيلولة دون التضحية بهذا الجيل.

وبالإضافة إلى حالات الطوارئ الإنسانية، فالتحدي الثاني هو ضمان حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان. والهدف

الرئيس، الإعراب عن الشكر لجميع المسؤولين الذين رحبوا بنا بحرارة، بمن فيهم كامل فريق الأمم المتحدة. وسأركز على الحالة الإنسانية، تماشياً مع توزيع المسائل الذي اتفقنا عليه.

أبدأ، نيابة عن زملائي، بالإشادة بشجاعة والتزام العاملين في المجال الإنساني الذين قابلناهم والذين يقومون بعمل ممتاز في حالات صعبة جداً في أغلب الأحيان. إن التزام أولئك الرجال والنساء اليومي نموذجي، وقد كانت زيارة المجلس الميدانية لهم مهمة لكي نعرب لهم عن عميق امتناننا.

زادت الأمم المتحدة وجودها على أرض الواقع بشكل ملحوظ، ولا سيما في شمال شرق نيجيريا، لمواجهة الأزمة الإنسانية التي تهدد مئات الآلاف من الناس. وتمكننا من زيارة المحور في مايدوغوري بشمال شرق نيجيريا، الذي يضم جميع الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والذي دخل مرحلة التشغيل الآن. ويجب مواصلة هذه الجهود، بينما يجب على الأمم المتحدة مواصلة تعزيز وجودها من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة والمتزايدة للسكان الأكثر ضعفاً. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، حددنا ثلاث مسائل رئيسية: حالة الطوارئ الإنسانية وتوفير الحماية للسكان المتضررين وتحدي تمويل المعونة الإنسانية.

وبشأن التحدي الأول - حالة الطوارئ الإنسانية والوصول إلى السكان المحتاجين - فإن الآثار الإنسانية للأزمة كارثية في المنطقة: حيث تضرر ٢٦ مليون شخص، يحتاج ١٠,٧ مليون شخص منهم إلى معونة طارئة. وأُجبر أكثر من نصف مليون شخص على الفرار من ديارهم أو الذهاب إلى المنفى. ولم تعد الأراضي تُزرع والأسواق متوقفة وارتفعت أسعار الضروريات الأساسية.

وكان الأمن الغذائي هو الحاجة الملحة الأولى التي ركز عليها محاورونا في الميدان. إن الحالة مأساوية وهي تهدد مئات الآلاف من الناس في المنطقة. وإجمالاً، تضرر أكثر من ٧

وقت ممكن. ولاحظنا أيضاً أن المجتمع الدولي قد احتشد لدعم حكومة نيجيريا بالبناء على نتائج مؤتمر أوسلو، الذي عقد قبل مهمتنا مباشرة وكان خطوة في الاتجاه الصحيح. وتبرع ١٤ بلداً بمبلغ ٦٧٢ مليون دولار من المساعدات الإنسانية خلال السنوات الثلاث القادمة وبـ ٤٥٧ مليون دولار لعام ٢٠١٧. كما شددنا على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي والحكومات في المنطقة لجهودها. وعلى سبيل المثال، سيعقد من هذا المنطلق مؤتمر المانحين من أجل تشاد في هذا الربيع في باريس تحت رعاية البنك الدولي.

ونظراً لحجم الاحتياجات، شددنا على أن من المهم تعزيز نهج عالمي وإقليمي لإيجاد أوجه التآزر وتعزيز التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى وتعبئة النوايا الحسنة، بما في ذلك الجهات المانحة والشركات من القطاع الخاص، فضلاً عن سائر الجهات المانحة غير التقليدية مثل البلدان الناشئة. وعلاوة على ذلك، كشفت المقابلات عن مدى أهمية توزيع المعونة الإنسانية من الشركاء توزيعاً عادلاً بين البلدان الأربعة المعنية وتقسيمها تقسيماً سليماً داخل كل بلد وفقاً للاحتياجات الطارئة.

وكما تم التأكيد خلال مؤتمر أوسلو، فقد أشار محاورونا أيضاً إلى أهمية السلسلة الإنسانية والاستقرار والتنمية. وبالإضافة إلى تمويل المعونة الإنسانية الطارئة، كما أشار صديقنا السفير سيك، فمن الضروري تأمين التمويل الطويل الأجل لمنع استمرار الأزمة. ولوضع الأمور في منظور أوسع أقول، استناداً إلى معلومات عن الحالة على أرض الواقع وهي دائماً أهم نوع، إن البعثة كانت ذات أهمية حاسمة للتحقق من بعض المبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي ننفذها هنا في نيويورك، وتصحيحها إذا لزم الأمر.

ومن جانبي، أود أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاثة دروس رئيسية مستفادة. الأول هو أن البعثة كانت حاسمة في حد ذاتها ليس لتسليط الضوء على منطقة حوض بحيرة تشاد فحسب،

هو ضمان أن يظل الناس آمنين من بوكو حرام والمساعدة في العودة الطوعية والمستدامة للمشردين أو اللاجئين، حيثما تسمح الحالة الأمنية. وأشار المجلس أيضاً إلى أهمية احترام القانون الإنساني، وتحقيقاً لهذه الغاية، فهو يرحب بالاتفاق الثلاثي الموقع من جانب نيجيريا والكاميرون ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢ آذار/مارس في ياوندي. يسمح الاتفاق بإنشاء إطار قانوني متين لتشجيع العودة الطوعية والمستدامة للاجئين النيجيريين إلى مناطق آمنة، تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد التزمت حكومتا الكاميرون ونيجيريا بتنفيذ ذلك الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

كما أن مجلس الأمن يولي اهتماماً خاصاً لمحنة النساء والفتيات في المنطقة. وفي ماروا بالكاميرون، استمع المجلس إلى قصص الآلام التي نزلت باللاجئات والمشرديات داخلياً من قبل بوكو حرام. وأعتقد أنها كانت، بالنسبة لنا جميعاً، مواجهة قوية ومؤثرة. وفي تشاد ونيجيريا، اجتمعنا أيضاً مع عدد من منظمات المجتمع المدني النسائية من أجل أولئك المشردين في مخيم مايدوغوري ومع ممثلات مجلس الشيوخ في أبوجا. وأشدنا بالشجاعة التي أبدتها النساء والفتيات اللائي كثيراً ما يقعن ضحية عنف جماعة بوكو حرام والوصم داخل مجتمعاتهم المحلية. ولذلك فمن الأهمية بمكان ليس حماية هؤلاء النساء من البغاء والزواج المبكر فحسب، ولكن أيضاً إشراكهن في مسائل إدارة الأمن وصنع القرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وهذه من النقاط الرئيسية التي صدمتنا جميعاً، والتي أود أن أؤكد لها اليوم.

والتحدي الثالث هو توفير الدعم المالي للمناطق المتضررة. إن الاستجابة للاحتياجات الهائلة التي ذكرتها لا تزال غير كافية. وقد رحبنا بالتزام نيجيريا بتخصيص مبلغ مليون دولار للشمال الشرقي من البلد استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. ومن المهم أن يؤدي ذلك الالتزام المالي إلى العمل في أقرب

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة للمرة الأولى إلى نائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على الترحيب الحار الذي قوبلت به اليوم؛ إنه حقاً لأمر يبعث على التواضع. وأود أيضاً أن أهنيء المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن في آذار/مارس.

وبصفتي نائبة الأمين العام، وبصفتي أفريقية ونيجيرية، فإنني أرحب حقاً بزيارة المجلس إلى حوض بحيرة تشاد ليشهد مباشرة أثر تمرد جماعة بوكو حرام - والأمر كذلك من جهة أكبر لأني، عندما كنت طفلة، ترعرعت في مايدوغوري وأعلم أن الإرهابيين لا يولدون، بل ينشؤون بسبب مجموعة من الظروف.

ما فتئت الزيارات الميدانية لمجلس الأمن في جميع أنحاء العالم أساسية في تسليط الضوء على الروابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، وتم الاعتراف بذلك في الملاحظات التي أدلى بها هذا الصباح. وأشكر المجلس على الاهتمام الذي تشتد الحاجة إليه والذي جرى إيلاؤه الآن لتلك المنطقة المضطربة. تُقدم أزمة بحيرة تشاد مثلاً توضيحياً قوياً على التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجه عالمنا المعاصر. ويتطلب التصدي الناجح لها تعبئة ما لدينا من أصول بصورة كلية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تركز الأمم المتحدة على ست ركائز رئيسية من المشاركة: السياسية؛ والمساعدة الإنسانية؛ وحقوق الإنسان؛ والانعاش والتنمية؛ والعدالة وإنفاذ القانون وتمويل الإرهاب؛ والدعم التقني للقوة الإقليمية المشتركة المتعددة الجنسيات. وتجري إضافة ثلاثة أبعاد أخرى: المنظور الجنساني؛ انشقاق

بل ولجعلها أولوية للمجتمع الدولي في الأجل الطويل. بصراحة، لم تحظ منطقة حوض بحيرة تشاد دائماً بالاهتمام الذي تستحقه من المجتمع الدولي. وستساعد هذه البعثة على تصحيح هذا الخطأ والظلم. ثانياً، أثبتت هذه البعثة أن الرد الوحيد الممكن، بالنظر إلى أوجه الأزمة الإنسانية والأمنية والاقتصادية التي تؤثر على المنطقة، هو نهج عالمي يشمل جميع الأولويات الرئيسية الثلاث: تكثيف التصدي المنسق لبوكو حرام والاستجابة لحالة الطوارئ الإنسانية وتحريك دورة التنمية المثمرة. فجميع ممثلينا متفقون وقد أظهرت المعلومات المستقاة بجلء أن هذه التحديات الثلاث يجب أن تعالج مباشرة وبصورة متزامنة للنجاح في التغلب عليها.

فكيف يمكننا أن نهزم الإرهاب دون القضاء على الفقر المدقع وسوء التغذية؟ وكيف يمكننا تحقيق ذلك دون تحسين التعليم وعمالة الشباب؟ وعلى العكس من ذلك، كيف يمكننا حفز التنمية دون القضاء على بوكو حرام؟ يمكننا أن نرى أنها جميعاً أمور مترابطة وأن تجزئة الحالة يعني أن نقبل عدم القيام بأي شيء. والطريقة الوحيدة للتغلب على هذه التحديات الثلاث هو معالجة أسبابها الجذرية. ومرة أخرى، فإن فهم المفاهيم هنا في نيويورك أمر، ولكنه أمر آخر تماماً أن نستوعبها ونحن نسمع من محاورينا على أرض الواقع.

الدرس الثالث، وأود أن أشدد، هو أن جهودنا في منطقة بحيرة تشاد يمكن، بل يجب، أن تكون مثلاً على إصلاح الأمم المتحدة ولا بد من أن تكون كذلك. لقد أكدت هذه البعثة على أن عقلية التفوق على الذات، التي طالما كانت العنصر الرئيسي ليبروقراطية الأمم المتحدة، لا تحقق نتائجاً وأن نهجاً متكاملًا يجمع بذكاء المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة يمكن أن ينجح. وتعزز بعثة مجلس الأمن الرؤية التي يتبناها أنطونيو غوتيريش والسيدة أمينة محمد لإصلاح الأمم المتحدة والتي تؤيدها فرنسا تأييداً كاملاً.

يفوق الموارد. وأحث الدول الأعضاء على كفالة التمويل الكامل للنداء الإنساني من أجل منطقة بحيرة تشاد وقدره ١,٥ بليون دولار، وإنني أناشد حكومات الدول المتضررة ضمان الوصول بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة والسكان.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نولي الاهتمام لضرورة تحسين تنسيق استجاباتنا وضمان استخدام الموارد بكفاءة طريقة ممكنة. ويجب علينا أيضا سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتدخلات الإنمائية. وسيطلب تحقيق الانتعاش الدائم دعم إعادة بناء المدارس والمراكز الصحية وإنعاش الهياكل الأساسية، مثل الزراعة وإمدادات المياه، التي تدعم سبل العيش اللازمة.

والوقاية الفعالة من تغذية نزعة التطرف والعنف مستقبلا ستتطلب استجابات شاملة لصالح جميع أفراد المجتمع، ولا سيما الجماعات المهمشة والشباب. وقد زرت باما قبل ثلاثة أسابيع فقط، حيث يوجد واحد من أكبر معسكراتنا ورأيت كيف يترعع الأطفال إذا توفرت فرصة التعليم، حتى وإن كان ذلك في ظروف غير مناسبة. ولكن من المؤكد أن العملية الانتقالية التي تمكنت اليونيسيف من توفيرها كانت حقا بادرة أمل، وهي بادرة علينا أن نستثمرها في تعزيز الانتعاش والاستثمارات المطلوبة.

ولا تزال الحالة في البلدان الأربعة المتضررة من جماعة بوكو حرام تكتنفها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها بوكو حرام وفي سياق إجراءات مكافحة الإرهاب. واستجابة لذلك، ستنشر الأمم المتحدة عددا إضافيا من موظفي حقوق الإنسان لجمع معلومات عن الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما تساعد الأمم المتحدة الدول المتضررة لكفالة تقيدها الكامل، في سياق جهودها لمكافحة الإرهاب، بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. وثمة حاجة إلى تعزيز آليات العدالة

مقاتلي جماعة بوكو حرام واعتقلهم، وما ينطوي عليه ذلك من تحديات بالنظر إلى عدد الشباب والفتيات؛ وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع خطة عمل إقليمية لمنع التطرف العنيف.

من الضروري أن نعالج أزمة بوكو حرام بأسلوب كلي. وهذا يعني النظر إلى ما يتجاوز المنظور الأمني ومعالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك عدم المساواة والإقصاء والمجموعة الكاملة من المظالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل الأمم المتحدة - من خلال جهود السيد فال الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، والسيد تشامباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل - تشجيع الدول الأعضاء وقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على عقد مؤتمر قمة مشترك بشأن جماعة بوكو حرام.

ونحن والمجلس نعي تماما تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، مما أدى إلى تشريد ملايين من الناس في المنطقة. ويحتاج حوالي ١٠,٧ مليون شخص في حوض بحيرة تشاد إلى المساعدة الإنسانية الآن. وهناك أكثر من ٧ ملايين شخص بحاجة إلى الدعم الغذائي، بما في ذلك ٥١٥ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. فالجفاف حتمي وثمة خطر حقيقي من حدوث مجاعة، وهو ما يمكن تفاديه بالإجراءات العاجلة التي يتعين أن نتخذها الآن.

ومساعدات برنامج الأغذية العالمي تصل إلى أكثر من مليون شخص في شمال شرق نيجيريا، وهو يعكف على توسيع نطاق جهوده. وتساعد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ٤ ملايين شخص بتوفير المياه المأمونة وخدمات الرعاية الصحية الأساسية. ولكن على الرغم من المساهمة الكبيرة التي قدمها مؤخرا مؤتمر أوصلو للمناحين، فإن الطلب

ويمان المحاكمة وفق الأصول القانونية للمنشقين ومن يشتهبه في أنهم إرهابيون.

وفي النيجر وتشاد، تمكنت الأمم المتحدة من تيسير إطلاق سراح عشرات الأطفال كان يشتهبه في أنهم من مقاتلي بوكو حرام وتسليمهم للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل. وفي نيجيريا، سُمح للأمم المتحدة بالوصول إلى مرافق الاحتجاز في مايدوغوري لرصد ظروف احتجاز النساء والأطفال الذين أسروا أثناء العمليات العسكرية. وأشارت الكامبيرون أيضا إلى رغبتها في التعاون مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

إن محنة النساء والفتيات المرتبطات بجماعة بوكو حرام والمتضررات منها تثير قلقا بالغا. وتوفر الأمم المتحدة وشركاؤها الرعاية والدعم لقرابة ٦٠٠٠ من النساء والأطفال المرتبطين سابقا ببوكو حرام أو من الأسرى السابقين للجماعة، ولكن لا يزال الكثيرون غيرهم مشردين في المعسكرات أو تحتجزهم السلطات أو يكافحون من أجل الاندماج مجددا في مجتمعاتهم المحلية، حيث يواجه الكثيرون منهم الوصم والتمييز.

والكثيرون منهم ضحايا للانتهاك الجنسي والاستغلال والإيذاء الجنسيين. وهم بحاجة إلى المساعدة الشاملة. ونحن بحاجة أيضا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تمكين الأسر المعيشية التي ترأسها إناث من الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والدعم النفسي وتوفير أسباب المعيشة لها. ويجب أن نضمن قيام المرأة بأدوار رئيسية في الاستجابة - بدءا بتوزيع الغذاء وإدارة المعسكرات وانتهاء بجميع الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف واستعادة سلطة الدولة وبناء السلام.

إن هذا الشهر يتعلق بالمرأة - إنه شهر المرأة لدينا. ومن المناسب أن المملكة المتحدة، التي تدافع عن قضية المرأة والسلام والأمن في المجلس منذ سنوات طوال، تتولى رئاسة المجلس. ولكنني أريد أيضا أن أثنى على المجلس ككل. وخلال الشهرين الماضيين، استمع الأعضاء إلى واحدة من قادة المجتمع المدني،

وهي النيجيرية فاطمة أسكيرا من مبادرة بورنو لتنمية المرأة. واجتمع خبراء المجلس مع كبار قادة الأمم المتحدة في المنطقة في اجتماع كُرس لقضية المرأة والسلام والأمن في حوض بحيرة تشاد، وخلال بعثة المجلس في الأسبوع الماضي، التقى الأعضاء مع مشرعات ومع قادة في المجتمع المدني وأشخاص من المشردين داخليا.

ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمة أمر ضروري لتحقيق السلام الدائم في المنطقة. ولنلاحظ أيضا أن ذلك سيساعد في التخفيف من ظاهرة الهجرة الجماعية إلى أوروبا من جانب الأشخاص الذين يشعرون بأنه ليس أمامهم خيار سوى البحث عن فرص أفضل بعيدا عن أوطانهم. وتعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الوطني ومن خلال المبادرات العابرة للحدود لدعم جهود الحد من الفقر وتنمية القدرات والحوكمة الفعالة وإدارة الموارد الطبيعية والإنعاش المبكر والحد من مخاطر الكوارث والتماسك الاجتماعي وبناء السلام والقدرة على الصمود.

ويجب أن تتمثل إحدى الأولويات في تجديد بحيرة تشاد نفسها. فقد فقدت البحيرة وأراضيها الرطبة ٩٠ في المائة من مياهها بسبب الممارسات غير المستدامة لإدارة المياه وتغير المناخ. وإنني أشيد بالتزام بلدان حوض بحيرة تشاد بتجديد البحيرة، ولكن دعم المجتمع الدولي سيكون أساسيا. كما أود أن أنوه هنا بدعم الحكومة الصينية من خلال عملها بشأن بعض دراسات الجدوى اللازمة للنظر في إمكانيات تنفيذ عملية التجديد وتمويلها.

وقد سلطت زيارة المجلس الأخيرة إلى بحيرة تشاد الضوء على مدى إلحاح وتعقيد الأزمة التي يواجهها سكان المنطقة والتهديد الذي تشكله للسلام والأمن الدوليين. ورسالي الواضحة اليوم هي أن الحل يكمن في التفكير بطريقة كلية. وتوفر خطة عام ٢٠٣٠ مخططا وأداة لتوفير مستقبل أفضل

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بنائبة الأمين العام، وأتمنى لها كل النجاح في مهامها الجديدة.

إن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد تبعث على القلق. فنحن نتكلم عن قرابة ١٠ ملايين شخص بحاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية. وللأسف، فإن هذه الأزمة لا تحصل على اهتمام كبير في وسائل الإعلام، والمجتمع الدولي لا يعرف الكثير عنها.

وللطابع المتعدد الأبعاد للأزمة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد عدد من الأسباب والعواقب الخطيرة. وكما قلنا في الإحاطة الإعلامية المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7861)، فإن الحالة أصبحت على ما هي عليه ما بسبب العديد من العوامل التي أدت إلى تفاقمها مثل الحالة الأمنية الخطيرة، التي قوضتها أساسا الأعمال الإرهابية لجماعة بوكو حرام، ونقص الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى لهؤلاء السكان.

وللتحقق من خطورة الأزمة والحصول على معلومات مباشرة من أهم الجهات الفاعلة - الزعماء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمشردون واللاجئون والعسكريون - نظم مجلس الأمن بعثة لزيارة تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا.

وكانت المعلومات التي حصلنا عليها قيمة، وكذلك العديد من الشهادات التي جمعت، بالرغم من أنها وصفت تجارب شخصية محزنة تنفطر لها القلوب.

لسنوات عديدة الآن، تشهد منطقة حوض بحيرة تشاد أزمة هيكلية متعددة الجوانب، تتطلب تطوير أنشطة من شأنها تعزيز الاستقرار والتخفيف من خطر الإرهاب وإطعام السكان. نحن ندرك تماما أن هذه منطقة غير آمنة ذات معدل نمو سكاني مرتفع للغاية، ومنطقة عانت من آثار تغير المناخ،

لسكان حوض بحيرة تشاد. ويتمثل شرط أساسي للنجاح هناك وفي جميع أنحاء العالم في التضامن والشراكة - بناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما في أشد السياقات هشاشة حيث يكون الناس في أمس الحاجة إلى تضامننا ودعم حقهم في حياة كريمة.

وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بالعمل الذي يضطلع به البنك الدولي في حوض بحيرة تشاد، وكذلك في الصومال واليمن وجنوب السودان. وأود أيضا أن أشيد بالتزام الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية بالسلام والأمن والتنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وأعتقد بصدق أن زيارة المجلس قد عززت إمكانات الشراكة ووفرت الأمل الذي تشتد حاجة سكان تلك المنطقة إليه، ولكنها وفرت لنا أيضا، في منظومة الأمم المتحدة، حافزا لجمع كل الأصول التي لدينا واستخدامها على نحو أكثر فعالية وكفاءة بكثير لصالح أولئك الذين يستحقون قدرا أكبر بكثير من الاهتمام مما استطعنا أن نوليه لهم في الماضي القريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية.

جرت العادة في جلسات الإحاطة هذه بشأن بعثات مجلس الأمن أن يتكلم الرؤساء المشاركون فحسب، ولكن لجميع أعضاء مجلس الأمن بالطبع الحق في طلب الكلمة. وقد فعل ذلك عدة أعضاء. وأود أن أشجع الذين فعلوا ذلك على توخي الإيجاز، نظرا لجدول الأعمال الذين ينتظرون في هذا الصباح.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر السفراء رايكروفت وسيك ودولاتر، وكذلك نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، على إحاطاتهم الإعلامية.

عبر أربعة بلدان نتيجة التمرد الوحشي لبوكو حرام. سمعنا عن تعطل الحياة وتدمير سبل العيش. وقد أدى التشرذم إلى الضعف، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. لقد استمعنا إلى قصص مروعة عن قتل الأزواج واختطاف وقتل الأطفال وتعرض النساء للعنف الجنسي. وهناك ملايين آخرون يعانون من الجوع وسوء التغذية، وسمعنا أن خطر المجاعة محقق.

لكن إلى جانب اليأس هناك أمل. رأينا كيف رحبت المجتمعات المضيفة بالمشردين في بيوتهم وقراهم، وتقاسموا معهم الموارد الشحيحة أصلاً. وأود أن أشيد بهم إشادة خاصة. وثني على الجهود التي تبذلها السلطات المختصة للتخفيف من آثار الأزمة، وكذلك عمل العاملين في المجال الإنساني وموظفي المنظمات غير الحكومية المحلية، الذين هم على الخطوط الأمامية للمواجهة.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد إذا أردنا تجنب كارثة إنسانية ذات أبعاد تاريخية. فأولاً، يجب الوفاء بالتعهدات التي قطعت في أوصلو بأسرع ما يمكن. ويسعدني أن أبلغكم بأن السويد قد فعلت ذلك بالفعل، وأدعو الآخرين إلى الاحتذاء بها. ثانياً، يجب بذل كل جهد لضمان أن المساعدة تصل إلى أبعد المناطق التي يتعذر الوصول إليها.

من الواضح أن الطابع الإقليمي لتهديد جماعة بوكو حرام يتطلب استجابة إقليمية. تعمل بلدان المنطقة معاً، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي تحرز تقدماً وتستحق المزيد من الدعم الدولي. كما ندعو إلى النشر السريع للعنصر المدني للقوة المشتركة التابعة للاتحاد الأفريقي. ويجب أن نضمن أن الاستجابة لا تزيد من معاناة السكان الذين يعانون بالفعل من الوحشية، وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الذي أعربت عنه جميع حكومات المنطقة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان، تمثيلاً مع إعلان عمل أبوجا لعام ٢٠١٦. ينبغي أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب متسقة مع القانون

والفقر، وانخفاض مستويات الاستثمار الاجتماعي. ولذلك فمن الضروري والملح أن تكفل حكومات البلدان الأربعة المعنية تنفيذ سياسات عامة تعطي الأولوية لتخصيص الموارد للتعليم والصحة وإيجاد فرص العمل. وعندئذ فقط سوف تكون قادرة على معالجة الظروف المعيشية المروعة. ومما يزيد الأمور سوءاً أن بوكو حرام تقوم بترهيب المدنيين في كثير من المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تدفق عشرات الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهداً لتزويد المنطقة بالأدوات الصحيحة.

وترى أوروغواي أنه من المهم الاعتراف بعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبلدان المانحة التي أوفت بتعهداتها، وآخرها في مؤتمر أوصلو، وهو موضوع تناولناه بالتفصيل أثناء البعثة مع ممثلي البلدان المانحة. كما نشيد بعمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والتقدم الذي أحرزته في مكافحة جماعة بوكو حرام، في مثال واضح على مدى أهمية هذه الجهود الإقليمية المنسقة في هذه الأنواع من الأزمات، حيث لا يعترف أولئك الذين يقوضون الاستقرار بالحدود أو البلدان، والأسوأ، أنهم ينتهكون حقوق الإنسان الأساسية لمجتمعات بأكملها، حيث تعاني النساء والأطفال أشد معاناة.

وبناء على هذه البعثة، التي شاركنا فيها - وأود أن أهنتكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لمجلس الأمن - التزم المجلس الآن بمواصلة معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى هذه الأزمة التي طال تجاهلها.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة.

خلال الأسبوع الماضي، فتح مجلس الأمن أعينه وآذانه للتركيز على سكان حوض بحيرة تشاد. ما رأيانه وسمعناه لن ينسى بسهولة، ولا ينبغي أن ينسى. شرد ملايين الناس

المرأة تؤدي دورا حيويا في جهود المنع وبناء السلام واحتثنا التطرف. إن تحسين التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات، ووضع حد للزواج المبكر من المسائل الأساسية للتنمية في المنطقة. وقد شجعنا إعداد خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وهذه الكلمات يجب أن تترجم الآن إلى إجراءات تتوفر لها موارد كافية وتنفيذ على نحو مجد.

وبعد أن شهدنا الأزمة التي تتكشف في حوض بحيرة تشاد، ويجب أن نكفل متابعة نشطة لمشاركنا ولاستنتاجات الرحلة. وهذا هو السبب في أننا نود أن نرى المجلس يتفق على بيان رئاسي يحدد خريطة طريق للمضي قدما تشجع الإجراءات التالية، من بين أخرى.

أولا، أن يظهر الأمين العام القيادة، بما في ذلك عن طريق زيارة المنطقة وتقديم تقرير إلى المجلس. ثانيا، يتعين استخدام جلسات الإحاطة نصف سنوية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وكذلك جلسات مجلس الأمن المتكررة في إطار بند جدول الأعمال بشأن السلام والأمن في أفريقيا، كمنتدى لمتابعة استنتاجات زيارتنا. ثالثا، ينبغي أن نعمل على وضع استراتيجية إقليمية شاملة لمعالجة أسباب النزاع، تمشيا مع الخطط القائمة وأن يدعمها الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية. رابعا، علينا أن ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز الروابط بين تدابير المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل، مع التركيز على تدابير الإنعاش المبكر وتوفير سبل العيش البديلة. خامسا، ينبغي لنا أن نشجع في عام ٢٠١٨ على تنظيم مؤتمر قمة ثالث للأمن الإقليمي، مع التركيز على تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع والإنعاش المبكر والتعمير. وأخيرا، ينبغي لنا تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط

الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونحث الأمم المتحدة على تعزيز وجودها في مجال حقوق الإنسان في الميدان من أجل دعم الرصد وبناء القدرات في هذا الصدد. ونشجع الحكومات على تعزيز نهج المقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للتعامل مع الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وتحسين التنسيق بين البلدان في هذا الجهد. ويجب دائما أن يعامل الأطفال كأطفال وينبغي اعتماد بروتوكولات التسليم التي تعطي الأولوية للأطفال.

إن جذور النزاع أعمق من تمرد جماعة بوكو حرام. وهي تشمل الفقر المدقع وتغير المناخ والتخلف. والواقع أن الحالة في حوض بحيرة تشاد مثال حي على الصلات بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وكذلك المخاطر المتصلة بتغير المناخ. وفي نيامي، أشار الرئيس إيسوفو، رئيس النيجر، إلى انكماش بحيرة تشاد بوصفه سببا مباشرا ورئيسيا لظهور جماعة بوكو حرام. هذا بالضبط نوع الحالة التي وضعت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام للاستجابة لها. علينا، بالعمل في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أن نضمن استجابة إنسانية وإنمائية وفي مجال التعمير منسقة ومترابطة على نحو أفضل. هذه الأزمة المتعددة الأبعاد مثال على الأزمات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تتبّع بشأنها نهجا متكاملا، وتنتقل إلى دعم نائبة الأمين العام وهي تقود إصلاح جهاز المنظمة الإنمائي يتسنى له الاستجابة على نحو أفضل لهذه الأزمات.

بالأمس احتفلنا باليوم الدولي للمرأة. النساء اللاتي قابلنا في ماروا ومايدوغوري، رغم التحديات التي تواجههن يوميا، ناجيات وقائدات ولسن ضحايا. وخلال اجتماعهن مع بعثة مجلس الأمن الزائرة، من الواضح أنهن روين لنا قصصهن حتى يتسنى لنا أن نعلم واقعهن، وحددن احتياجاتهن حتى نعلم كيف لنا أن نستجيب. علينا ألا نخذلن. من الواضح أن

لنا حتى بالخروج من المطار. وأحاط بنا العسكريون وشرحوا لنا الوضع. وشاهدنا الأثر العميق للأزمة الإنسانية في المنطقة. وفي مؤتمر أوصلو، تجلّى الاهتمام الدولي المتزايد ببحيرة تشاد. دول كثيرة، منها إيطاليا، ملتزمة بدعم المنطقة. وعلينا أن نواصل التأكيد على أهمية تقديم المساعدة حسنة التوقيت والتنسيق للمنطقة.

أنتقل الآن إلى مسألة الأمن، وقد لاحظنا خلال زيارتنا التزام الحكومات المحلية الصارم بمكافحة جماعة بوكو حرام والنشاط الإرهابي في المنطقة - جهود يتقاسمها المجتمع المدني. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن ندعم تلك الجهود وأن نعزز مشاركة المجتمع المدني، وخاصة منظمات المرأة، في جهود الوساطة ومكافحة التطرف. ومازلنا نشعر بالقلق إزاء تلك الكثرة من شبكات الاتجار العاملة في المنطقة. ولا نغالي في حجم العلاقات بين بوكو حرام والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وبصفة خاصة، يجب أن نعالج بحزم كل وقائع التهريب، خصوصاً تهريب البشر المرتبط بتلك الظاهرة. وفي هذا الصدد، فإنني أنوه إلى التحليل الواضح الذي قدمه رئيس النيجر ووزير داخليتها بشأن أثر تلك الشبكة الإجرامية على الأزمة في المنطقة. ونحن مقتنعون بضرورة معالجة تلك المسائل من منظور إقليمي أوسع يشمل منطقة الساحل، وذلك اتساقاً مع مبادرة الأمم المتحدة المتخذة بالفعل، ولا سيما استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ولكن هذا وحده لا يكفي لتحسين الوضع الأمني. فالمنطقة تعاني من الآثار الاجتماعية واقتصادية المترتبة على التصحر. ولا بد من اقتران المهمة الأمنية بخطة إنمائية طويلة الأجل لتعزيز الاستدامة لسكان المنطقة - وعلى وجه الخصوص، النازحين داخلياً - والحيلولة دون تعرضهم للاستغلال من قبل تجار المتاجرين والمهربين حالما يستقر الوضع الأمني.

أفريقيا على القيام بالتنسيق مشاركة الأمم المتحدة في المنطقة وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

في الختام، أود أن أشكر حكومات نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، فضلاً عن الرئيس المشارك، الأمانة العامة للأمم المتحدة وزملائهم في الميدان، على جعل زيارتنا نجاحاً حقيقياً.

السيد لامبريني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بنائبة الأمين العام، التي عملت إيطاليا معها بالفعل بصورة مكثفة، سواء في البعثة أو معي شخصياً أثناء تنظيم معرض ميلانو لعام ٢٠١٥، وأن أقول لها إننا مستعدون لمواصلة هذا التعاون.

وقد شعرت خلال اجتماعنا في نيجيريا بأن ذلك البلد الذي أنجب السيدة أمينة محمد بات يفتقدها بالفعل، وسنبذل نحن قسارى جهداً للإبقاء عليها هنا.

أهنتكم، سيدي، على رئاستكم. وهذه أول مناقشة مفتوحة نعقدتها برئاستكم، التي بدأت بنجاح تنظيم هذه الزيارة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لكم ولسفيرتي فرنسا والسنغال لدورهما في تنظيم الزيارة، ولأسرة الأمم المتحدة وحكومات كل البلاد المضيفة على مساعدتها المهمة لنا في كل مراحل البعثة. وكنا نحيد فكرة البعثة هذه منذ البداية، لإدراكنا أنها ستتيح فرصة لإيصال رسالة دعم والتزام قوية لبلدان المنطقة وللمجتمع الدولي - ولم يجب أملنا. فقد تحققت الأهداف.

فماذا تعلمنا من هذه الزيارة؟ أولاً، تبين لنا حجم الأزمة في الميدان بصورة مباشرة، وكل أبعادها - الإنسانية والاجتماعية والأمنية - تبين أنها أكثر مدعاة للقلق مما كان متوقفاً. وأعتقد أن خير دليل على ذلك حين زرنا ماروا في الأسبوع الماضي، والتي كانت ذات يوم مقصداً سياحياً على حدود المتزه الوطني الرئيسي في الكاميرون. واليوم، لم يُسمح

تشاد دون الإقليمية وفي تهيئة الظروف من أجل تغيير حقيقي، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وسبل العيش المستدامة - كما أشارت نائبة الأمين العام - وخاصة بالنسبة للأسر التي تعيلها النساء. وتلك الأصوات والجهود أساسية أيضاً لمنع انتشار التطرف وتهيئة مجتمعات أكثر شمولاً.

وقد نظرنا أيضاً في التدريب المستمر للقوات الأمنية بغية منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والاستجابة له. ومع ذلك، فإن تحديات الحماية، خاصة المتعلقة بالنساء والأطفال، لا تزال همة. وقادة حكومات تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا أقرّوا بتلك الحقيقة في حواراتهم ومحادثاتهم معنا. فالآلاف من النساء كن ضحايا الاختطاف والاسترقاق الجنسي والتجنيد القسري وانتهاكات فظيعة أخرى، وقد شعرنا بالتواضع في لقاءاتنا هذه مع ذكر القليل من تلك الأفعال والروايات المباشرة.

وعلاوة على ذلك، فإن بعض أولئك الضحايا، حال إفلاتهم من براثن بوكو حرام، يواجهون الوصم في مجتمعاتهم أو يعانون الخروج من مراحل التعليم الثانوي أو الجامعي نتيجة لتلك الوصمة. ومع ذلك، فقد شجعنا خلال رحلتنا تقارير عن انشقاقات عن بوكو حرام وغيرها من الجماعات المتطرفة. وهذا التوجه يؤكد أهمية إنشاء برامج منسقة إقليمياً لترزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومناهضة الفكر الراديكالي. واحترام حقوق الإنسان من جانب الجيش والأجهزة الأمنية وحكومات بلدان حوض بحيرة تشاد عنصر أساسي أيضاً في إرساء وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية التي تأثرت بالصراع. وكان ذلك أيضاً موضوعاً للتباحث مع الحكومات والقادة، الذين وافقوا تماماً على هذا النهج بشأن احترام حقوق الإنسان.

أخيراً، وبصورة أعم، تصعب المغالاة في حجم الأزمة الإنسانية، وخاصة في ظل تحديات عدم كفاية الغذاء وشيخوخة المجاعة. فالتمكن من وصول العاملين في المجال الإنساني،

ختاماً، لا بد من تحليل الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة وكيف تؤثر على الأزمة. وأشير، على وجه الخصوص، إلى أثر تغير المناخ. ونحن على اقتناع بأن معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار تشكل أولوية رئيسية إن أردنا التغلب على الأزمات الأمنية والإنسانية ذات الصلة، وكفالة التنمية الطويلة الأمد في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرى أن المنطقة سوف تستفيد من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تعزيز السلام والتنمية المستدامين. وخلال اجتماعنا في الأسبوع الماضي، سيدي الرئيس، استخدمتم تلك العبارة المناسبة للغاية "الأزمة المهملة" مرات عدة. ولم يعد إهمال الأزمة من قبل مجلس الأمن، على الأقل.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بالسيدة نائبة الأمين العام الجديدة. ونتطلع للعمل معها.

إن روايات وشجاعة النساء والرجال والشباب الذين التقينا بهم خلال رحلتنا قد علقت في أذهاننا وستظل تلهمننا جميعاً ونحن نعمل من أجل التصدي للتحديات الملحة التي تواجه السكان في حوض بحيرة تشاد. وخلال بعثتنا في منطقة حوض بحيرة تشاد، أولينا اهتماماً خاصاً لنهج الأمم المتحدة لتسريح مقاتلي بوكو حرام السابقين وإعادة إدماجهم ودعمهم، خاصة فيما يتعلق بالنساء والفتيات ممن يخرجن من إيسار بوكو حرام، فضلاً عن ضرورة التأكد من أي مبادرات للمساءلة يتم تحديدها تستجيب للنساء والفتيات وتشمل متابعة أي مزاعم للاعتداء الجنسي والاعتداء القائم على نوع الجنس. وشهدنا أيضاً مدى مشاركة الأمم المتحدة بانتظام مع منظمات المجتمع المدني النسائية والقيادات النسائية للمجتمع المحلي فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن.

وقد أحطنا علماً بالأهمية المطلقة لأصوات الشباب والنساء وجهودهم من أجل إعادة السلم والأمن في منطقة حوض بحيرة

حرام، وللرؤساء آراء واضحة جداً بشأن الوضع والأسباب والمهام ذات الأولوية لمعالجة تلك المسألة. والبلدان الأفريقية نفسها تجدد في البحث عن حلول لمشاكلها. والمجموعات الإقليمية مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وهيئة حوض بحيرة تشاد، ومجموعة دول الساحل الخمس، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تبذل جهوداً مشتركة لمعالجة الأزمة.

وترى اليابان أن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي تكون أكثر قوة وتشدت إليها الحاجة حين يبذل البلد أو الشعب نفسه على أرض الواقع جهوداً حقيقية لحل مشاكله. ولدي شعور قوي بضرورة عدم إهمال مشكلة بوكو حرام والأزمة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن بلدان المنطقة تولي اهتماماً كبيراً لهذه المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.

سواء من الأمم المتحدة أو الشركاء المنفذين، والمنظمات غير الحكومية في كل من البلدان الأربعة التي قمنا بزيارتها، سيكون ضرورياً للغاية للتغلب على المجاعة وتحسين الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للفئات الهشة كالأطفال وأطفالهن الصغار. وفيما يتعلق بنا نحن الزملاء جميعاً، أعتقد أنه يجب أن تستمر العزيمة والطاقة التي عبرنا عنها هنا في مداخلاتنا اليوم إن أردنا إحداث تغيير حقيقي في حياة من التقينا بهم خلال هذه الزيارة المهمة جداً لمجلس الأمن.

السيد أو كامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يشجعي للغاية اقتراحكم، سيدي الرئيس، بأن علينا أن نكون أكثر فعالية وأن يكون توجهنا عملي المنحى. وأود فحسب أن أضيف ملاحظة واحدة وجيزة جداً.

لقد شاركت في البعثة وتشجعت كثيراً لوجود ذلك الشعور بالملكية لدى دول المنطقة، تشاد والكاميرون والنيجير ونيجيريا. إنهم عازمون بحزم على التعامل مع مسألة بوكو